Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ED/1998/4
15 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٧-١٩٩٨

موجـــز

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
1 JUL 1998
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٨

98-0162

المحتويات

الصفحة

موجز بأهم النقاط ١

الفصل

أولاً- الأداء والسياسات الاقتصادية العامة ٣

ثانياً- تطورات التجارة الدولية والمدفوعات ١١

ثالثاً- التطورات النقدية والضريبية والمالية ١٥

رابعاً- حالة تنمية الموارد المائية وإدارتها ١٧

خامساً- التطورات الاجتماعية ٢١

الجدول المرفق- المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية في منطقة الإسكوا ١٩٩٥-١٩٩٧ . . . . . ٢٥

موجز بأهم النقاط

تحسنت الظروف الاقتصادية العامة في منطقة الإسكوا[1] في عام ١٩٩٧. فيتضح من التقديرات أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة، باستثناء العراق، قد بلغ ٣ر٤ في المائة بالأرقام الحقيقية في ذلك العام. ورغم أن هذا المعدل كان أدنى مما تحقق في عام ١٩٩٦ وهو ٥ر٥ في المائة، فقد أدى الى معدل نمو موجب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للسنة الثانية على التوالي. ولكن كان هناك اختلاف كبير في معدل النمو الاقتصادي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي[2] وبين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً[3]. وفي حين أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي قد انخفض، مجتمعاً، من ٥ر٩ في المائة في عام ١٩٩٦ الى حوالي ٣ في المائة في عام ١٩٩٧، فقد ظل هذا المعدل ثابتاً عند حوالي ٤ر٤ في المائة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ويُتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا ١ر٢ في المائة في عام ١٩٩٨، وهو معدل يقل عن معدل نمو السكان المتوقع لذلك العام وهو ٥ر٢ في المائة.

ومن أهم العوامل التي ساهمت في نمو الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة بمعدل ٣ر٤ في المائة في عام ١٩٩٧: (أ) الزيادة الكبيرة في انتاج النفط في عدد من بلدان المنطقة، الأمر الذي ساعد في المحافظة على مجموع ايرادات النفط في المنطقة لعام ١٩٩٧ عند مستوى مماثل تقريباً لمستواها في العام السابق، وذلك رغم انخفاض أسعار النفط؛ (ب) والبدء في الإصلاح الاقتصادي والاسراع به في العديد من بلدان المنطقة. أما العوامل الرئيسية التي حالت في نفس الوقت دون تحقيق معدل نمو أكبر في بلدان الإسكوا في عام ١٩٩٧ فقد تضمنت: (أ) انخفاض أسعار النفط الدولية بما يُقدّر بنسبة ٩ر٧ في المائة؛ (ب) إغلاق حدود الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل دوري؛ (ج) عدم الاستقرار السياسي الناجم عن تعطّل عملية السلام في الشرق الأوسط؛ (د) هجمات الارهابيين على السياح؛ (هـ) واستمرار العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق (منذ عام ١٩٩٠).

واستمرت مشكلة البطالة في عام ١٩٩٧، وشكلت تحدياً كبيراً للعديد من البلدان في المنطقة ولا سيما البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وهذه المشكلة تفاقمت على مر السنين نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني في المنطقة نسبياً وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وكثرة موظفي القطاع العام. وقد كف عدد متزايد من حكومات المنطقة عن أن تكون ملجأ الباحثين عن العمل. وبالاضافة الى ذلك يواجه الوافدون الجدد الى سوق العمل صعوبات متزايدة في العثور على عمل لهم.

وكانت معدلات التضخم منخفضة عموماً في معظم أعضاء الإسكوا في عام ١٩٩٦، وازدادت انخفاضاً في عام ١٩٩٧. ومعدلات التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي هي عادة أدنى من معدلات التضخم في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ولم يتغير هذا في عام ١٩٩٧. وحسب التقديرات سجلت الامارات العربية المتحدة أعلى معدل للتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٧ حيث

---

(١) أعضاء الإسكوا هم: الأردن، والامارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والمملكة العربية السعودية، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن.

(٢) البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي هي: الامارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وعُمان، وقطر، والكويت.

(٣) تضم هذه المجموعة البلدان والمناطق التالية: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والضفة الغربية وقطاع غزة، والعراق، ولبنان، ومصر، واليمن.

بلغ ٢ر٨ في المائة، بينما بلغ أقل معدل للتضخم في بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً ٤ر٧ في المائة، وذلك في الأردن.

وتقول التقديرات إن مجموع صادرات المنطقة انخفض بنسبة ٤ر٥ في المائة في عام ١٩٩٧ بينما ارتفع مجموع الواردات بنسبة ٢ر٣ في المائة. وان المتوقع في عام ١٩٩٨، أن تنخفض صادرات المنطقة بنحو ١٤ر٤ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٧، وتبلغ قيمتها ١١٠ مليارات دولار، بينما يتوقع أن تزداد الواردات بنسبة ٢ر١ في المائة بحيث تبلغ قيمتها ١٠٩ر٧ مليار دولار.

وحقق مجموع الاحتياطي الدولي للمنطقة (باستثناء الذهب) تحسناً كبيراً خلال العامين الماضيين. فقد بلغ مجموع هذا الاحتياطي ٥٢ر٣ مليار دولار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ مقابل ٤٨ر٦ مليار دولار في عام ١٩٩٦ و ٤٦ر٨٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥.

وفي عام ١٩٩٧، استمرت دول الإسكوا في توجيه سياساتها النقدية أساساً نحو المحافظة على استقرار أسعار الصرف. وساهم هذا التوجه في المحافظة على استقرار معدلات التضخم وانخفاضها نسبياً وفي الابقاء على ثقة القطاع الخاص.

واستمرت في عام ١٩٩٧ محاولة التخفيف من الظروف المقيِّدة نسبياً للمصارف في المنطقة. وأدى ذلك الى تحسن أداء القطاع المصرفي. واستمرت كذلك عملية اصلاح القطاع المالي وازدادت الأسواق المالية في المنطقة نضجاً.

وشكلت ندرة المياه المقترنة بازدياد استهلاك المياه نتيجة ارتفاع معدل نمو السكان والأنشطة الانمائية، تحدياً كبيراً للمخططين وصانعي القرار في المنطقة: يتمثل في كيفية تطوير الموارد المائية على أفضل وجه وإدارتها إدارة سليمة. واستُخدمت بصورة متزايدة الموارد المائية غير التقليدية بما في ذلك مياه البحر المحلاة، والمياه العادمة المعالجة، ومياه الصرف الزراعي لتكملة المصادر الطبيعية وذلك في المنازل والصناعة والزراعة.

ولا يزال معدل نمو سكان المناطق الحضرية في منطقة الإسكوا أكبر من معدل نمو مجموع السكان. وفي الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥، ازداد مجموع عدد سكان منطقة الإسكوا من ٨٠ مليون الى ١٤٥ مليون نسمة، وازداد عدد سكان المناطق الحضرية في الفترة ذاتها من ٣٧ مليون الى ٨٣ مليون نسمة.

وعلى أن الآثار القصيرة الأجل المترتبة على برامج التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي لدى بعض أعضاء الإسكوا ربما كانت سلبية من الناحية الاجتماعية. فقد أدى تخفيض دعم الأغذية مثلاً الى مظاهرات "الخبز" في المناطق الحضرية في البلدان التي تطبق هذه البرامج والاصلاحات (مصر عام ١٩٧٧، والأردن عام ١٩٩٦). وأدت الضغوط الناتجة عن عوامل ديمغرافية (سرعة نمو السكان، وكِبَر حجم الأسر، وارتفاع نسبة الإعالة) وعن عدم كفاية الانتاج الزراعي بالاضافة الى تخفيض الدعم المقدم للسلع الأساسية تدريجياً الى انتشار الفقر والبطالة فيما بين فقراء المناطق الحضرية.

أولاً - الأداء والسياسات الاقتصادية العامة

١- تحسنت الظروف الاقتصادية العامة في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٧. حيث تشير التقديرات الى أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة، باستثناء العراق، بلغ ٣ر٤ في المائة بالأرقام الحقيقية. ورغم أن هذا المعدل كان أدنى منه في عام ١٩٩٦ والذي بلغ ٥ر٥ في المائة، فقد أدى الى معدل نمو موجب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للسنة الثانية على التوالي. ولكن كان هناك اختلاف كبير في النمو الاقتصادي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة. وفي حين انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، مجتمعاً، في بلدان مجلس التعاون الخليجي من ٩ر٥ في المائة في عام ١٩٩٦ الى حوالي ٣ في المائة في عام ١٩٩٧، ظل هذا المعدل ثابتاً عند ٤ر٤ في المائة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ويُتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا ١ر٢ في المائة في عام ١٩٩٨، وهو يقل عن معدل نمو السكان البالغ ٥ر٢ في المائة.

٢- واختلفت كذلك معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وفيما بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي للبحرين معدل نمو بلغ ١ر٣ في المائة في عام ١٩٩٦، وبلغ ٨ر٢ في المائة في عام ١٩٩٧، ويتوقع أن يبلغ ٥ر٢ في المائة في عام ١٩٩٨. ويُعتبر الاقتصاد البحريني أكثر اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي تنوعاً، وكان القطاع المصرفي أنشط قطاعاته في عام ١٩٩٧. أما الكويت، فبعد أن بلغ معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي ٨ر٢ في المائة في عام ١٩٩٦، تشير التقديرات الى أنه بلغ ٣ر٢ في المائة في عام ١٩٩٧، ويتوقع أن يبلغ ٨ر١ في المائة في عام ١٩٩٨. وسجلت عُمان ثاني أكبر معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٧، وبعد أن كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فيها ٦ر٧ في المائة في عام ١٩٩٦، بلغ ٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ويبدو أن اقتصاد عُمان قد استفاد من سياسات الاصلاح الاقتصادي التي كانت الحكومة قد بدأت في تنفيذها منذ عدة سنوات. ومن بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وغيرها من أعضاء الإسكوا، سجلت قطر أعلى معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٧. حيث بلغ ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦، و ٥ر١٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ويُعزى هذا الارتفاع الكبير الى النمو الهائل الذي سجله قطاع النفط، أهم القطاعات، والى مشاريع الغاز الطبيعي في البلد. فقد ازداد انتاج النفط في قطر بنسبة ٦ر٨ في المائة في عام ١٩٩٦ وبنسبة ٢ر٢٧ في المائة في عام ١٩٩٧. ويتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في قطر في عام ١٩٩٨ ولكن المنتظر مع ذلك أن يسجل ٥ر٧ في المائة. وهو أعلى معدل بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وغيرها من أعضاء الإسكوا. أما المملكة العربية السعودية التي تتمتع بأكبر اقتصاد بين أعضاء الإسكوا، حيث غطى ٤١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة في عام ١٩٩٧. فقد سجلت معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بلغ ٨ر٢ في المائة في عام ١٩٩٧ بعد أن كان ٥ في المائة في العام السابق. وتشير التوقعات لعام ١٩٩٨ الى أن المملكة العربية السعودية ستسجل نمواً متواضعاً، وإن كان موجباً، يبلغ ٨ر٠ في المائة بالأرقام الحقيقية، ويعود ذلك بشكل رئيسي الى انخفاض ايرادات النفط وتوقع الحد من الانفاق الحكومي. وتشير التقديرات الرسمية للناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية المتحدة الى أن معدل نموه الحقيقي سيبلغ ٨ر٠ في المائة في عام ١٩٩٧ وذلك بعد المعدل المرتفع الذي سجله وهو ١ر٧ في المائة في عام ١٩٩٥ و ٩ر٩ في المائة في عام ١٩٩٦. ونظراً الى الاعتماد الكبير في الامارات العربية المتحدة على قطاع النفط الذي يساهم بنحو ٣٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي،

والى الانخفاض المتوقع في أسعار النفط في عام ١٩٩٨، فالمتوقع أن يسجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي معدل نمو سالباً قدره ٥ر٠ في المائة في عام ١٩٩٨.

٣- وكما يتضح من ذلك، يُتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في كل بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٨ عما كان عليه في عام ١٩٩٧. ويعود هذا بشكل رئيسي الى الاعتماد الكبير في هذه البلدان على تطورات قطاع النفط. ولما كان يُتوقع أن تتراوح أسعار النفط بين ١٢ دولاراً و ٥ر١٥ دولار للبرميل في المتوسط عام ١٩٩٨، مقابل ١٨ر٦٨ دولار للبرميل في عام ١٩٩٧، فمن المتوقع كذلك أن تنخفض ايرادات النفط في كل بلدان مجلس التعاون الخليجي عن مستويات عام ١٩٩٧، وأن يكون هذا الانخفاض حاداً في بعضها. وبالتالي، يتوقع أن يتراجع النمو في قطاعات النفط في عام ١٩٩٨، وهي القطاعات التي تساهم بالجزء الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت ذاته، ستضطر الحكومات الى الحد من انفاقها بسبب انخفاض ايرادات النفط الأمر الذي سينعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في هذه المجموعة من البلدان.

٤- وفيما يتعلق ببلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، تتمتع مصر بأكبر ناتج محلي اجمالي بين بلدان هذه المجموعة، باستثناء العراق. فقد أسهمت بنسبة ٧ر٥٦ في المائة من جملة الناتج المحلي الاجمالي لهذه المجموعة، باستثناء العراق، وبنسبة ٢ر١٦ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي لكل أعضاء الإسكوا، باستثناء العراق، في عام ١٩٩٧. وحسب التقديرات، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر ١ر٥ في المائة في عام ١٩٩٧ وهو نفس المعدل المسجل في عام ١٩٩٦. ولولا الاعتداء الارهابي على السياح في الأقصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لكان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر قد بلغ ٥ر٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ويتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر ٣ر٥ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي العراق، استمرت الظروف الاقتصادية السيئة دون تغير في عام ١٩٩٧ نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليه الأمم المتحدة. ولكن يتوقع أن تتحسن ظروفه الاقتصادية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٨ بفضل السماح له بتصدير ما قيمته ٢ر٥ مليار دولار من النفط كل ستة أشهر بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء وليس فقط ٢ مليار دولار كما يجري حالياً وسيكون لهذه الزيادة أثر ايجابي على صادرات بلدان أخرى من الإسكوا وعلى نمو ناتجها المحلي الاجمالي ومن بينها بشكل خاص الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر. وبعد أن بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للأردن ٢ر٥ في المائة في عام ١٩٩٦، يُقدر أنه بلغ ٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ويتوقع أن يحقق الأردن معدلاً مماثلاً في عام ١٩٩٨. وفي لبنان، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات القليلة الماضية. فقد بلغ ٥ر٦ في المائة في عام ١٩٩٥ وانخفض الى ٤ في المائة في عام ١٩٩٦ ثم سجل ٥ر٣ في المائة في عام ١٩٩٧ حسب التقديرات. ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض في معدلات النمو في لبنان الى تخفيض النفقات الرأسمالية من جانب الحكومة، بالاضافة الى تخفيض استثمارات القطاع الخاص بسبب ارتفاع أسعار الفائدة نسبياً وضعف أداء الصادرات اللبنانية في عام ١٩٩٧. وتميَّز القطاع المصرفي في لبنان بأدائه المتفوق في عام ١٩٩٧، بينما كان أداء قطاع التشييد ضعيفاً. ويتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في لبنان ٣ في المائة في عام ١٩٩٨. ووفقاً للمصادر الرسمية في الجمهورية العربية السورية، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٢ر٢٤ في المائة في عام ١٩٩٦. وكان هذا أدنى معدل فيما بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في ذلك العام باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عام ١٩٩٧، سجل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للجمهورية العربية السورية حسب التقديرات ٢ في المائة، وكان هو ايضاً أدنى معدل نمو بين البلدان

ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة، باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تعذر على الجمهورية العربية السورية تحقيق معدل نمو أكبر في عام ١٩٩٧ بسبب انخفاض انتاجها من الحبوب بنسبة ٢٤ في المائة بالاضافة الى انخفاض انتاجها من النفط بنسبة ٣ر٤ في المائة (علاوة على انخفاض أسعار النفط في ذلك العام) وانخفاض ايرادات السياحة. ويتوقع أن يسجل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للجمهورية العربية السورية ٥ر٢ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد أن سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي معدل نمو سالباً قدره ٦ر١ في المائة في عام ١٩٩٦، فقد سجل نمواً بمعدل ٢ر١ في المائة في عام ١٩٩٧. وكان من العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التحسن المتواضع أن الخسائر الناجمة عن إغلاق اسرائيل للحدود أمام العمال الفلسطينيين في عام ١٩٩٧ كانت أقل من خسائر عام ١٩٩٦، حيث أغلقت الحدود ٥٧ يوماً في عام ١٩٩٧ اي نحو ثلثي أيام إغلاقها في عام ١٩٩٦. أما اليمن، وهو أقل البلدان نمواً في المنطقة، فقد شهد نمواً في ناتجه المحلي الاجمالي بلغ ٤ر٤ في المائة في عام ١٩٩٦، ومعدل نمو ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩٧ حسب التقديرات. ويُتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لليمن ٤ في المائة في عام ١٩٩٨.

٥- وفيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الاجمالي، لم تكن معاناة الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا من انخفاض أسعار النفط بنسبة ٩ر٧ في المائة في عام ١٩٩٧ بقدر معاناة بلدان مجلس التعاون الخليجي. وسيكون أثر الانخفاض الكبير المتوقع في أسعار النفط خلال عام ١٩٩٨ على نمو البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة أقل من أثره على نمو بلدان مجلس التعاون الخليجي. وينبغي أن تكثف بلدان مجلس التعاون الخليجي جهودها المبذولة لزيادة تنويع اقتصاداتها، بما في ذلك قاعدة ايراداتها الضريبية، لمواجهة التحديات المتمثلة في تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية.

٦- أما أهم العوامل التي ساهمت في نمو الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة بمعدل ٣ر٤ في المائة في عام ١٩٩٧ فهي: (أ) الزيادة الكبيرة في انتاج النفط في عدد من بلدان المنطقة الأمر الذي ساعد في المحافظة على مجموع ايرادات النفط في المنطقة لعام ١٩٩٧ عند مستوى مماثل تقريباً لمستواها في العام السابق، وذلك رغم انخفاض أسعار النفط؛ (ب) البدء في الإصلاح الاقتصادي والاسراع به، في العديد من بلدان المنطقة. أما أهم العوامل التي حالت دون تحقيق معدل نمو أكبر في بلدان الإسكوا في عام ١٩٩٧ فقد تضمنت: (أ) انخفاض أسعار النفط الدولية بما يُقدر بنسبة ٩ر٧ في المائة؛ (ب) إغلاق حدود الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل دوري؛ (ج) عدم الاستقرار السياسي الناجم عن تعطّل عملية السلام في الشرق الأوسط؛ (د) الاعتداءات الارهابية على السياح؛ (هـ) استمرار العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق (منذ عام ١٩٩٠).

٧- ومع الزيادة الكبيرة في انتاج النفط في العراق وقطر والزيادة المعتدلة في انتاجه في عدة أعضاء آخرين في الإسكوا، يُقدر أن انتاج النفط في منطقة الإسكوا قد بلغ في المتوسط ٣٥ر١٧ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٧. وهذا يتجاوز انتاج عام ١٩٩٦ الذي بلغ ٢٧ر١٦ مليون برميل في اليوم بأكثر من مليون برميل بقليل. ويُقدر أن انتاج النفط في العراق بلغ ١ ١٨٦ ٠٠٠ برميل في اليوم في عام ١٩٩٧ أي ازداد بنسبة ٧ر٩٥ في المائة عن معدل انتاجه في عام ١٩٩٦، وأن انتاج النفط في قطر بلغ ٦٥٥ ٠٠٠ برميل في اليوم، أي ازداد بنسبة ٢ر٢٧ في المائة عن انتاجه في عام ١٩٩٦.

٨- وبلغ متوسط سعر سلة النفط الخام الذي فرضته منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ٦٨ر١٨ دولار للبرميل في عام ١٩٩٧. ويمثل هذا انخفاضاً نسبته ٩٣ر٧ في المائة عن متوسط عام ١٩٩٦

الذي بلغ ٢٩ر٢٠ دولار للبرميل، ولكنه يمثل زيادة نسبتها ٨ر١٠ في المائة عن متوسط عام ١٩٩٥ الذي بلغ ٨٦ر١٦ دولار للبرميل. ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في انخفاض أسعار النفط في عام ١٩٩٧: (أ) زيادة انتاج البلدان غير الأعضاء في منظمة أوبك؛ (ب) قيام بعض بلدان الأوبك بانتاج النفط بمستويات أعلى بكثير من الحصص المخصصة لها (فقد تجاوزت فنزويلا مثلاً حصتها التي حددتها الأوبك عند ٠٠٠ ٣٥٩ ٢ برميل في اليوم بمقدار ٠٠٠ ٩٣٥ برميل في اليوم)؛ (ج) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي سمح بموجبه للعراق بتصدير ما قيمته ٢ مليار دولار من النفط كل ستة أشهر ابتداءً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ (د) ارتفاع درجة الحرارة عن مستواها الاعتيادي خلال فصل الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

٩- وتشير التقديرات الى أن مجموع ايرادات النفط في المنطقة بلغ ٠٥ر٩٩ مليار دولار في عام ١٩٩٧. وهذا أقل من ايرادات عام ١٩٩٦ بمقدار ٠٣ر١ مليار دولار فقط، واكثر بكثير من ايرادات عام ١٩٩٥ التي بلغت ٥٧ر٨١ مليار دولار. وكانت الزيادة في انتاج النفط في بلدان الإسكوا والتي قدرت بنسبة ٦ر٦ في المائة مقترنة بالانخفاض الطفيف في أسعار النفط في أعضاء الإسكوا كل على حدة (نسبة الى الانخفاض في متوسط سعر سلة النفط الخام الذي تحدده الأوبك) كافية للسماح للمنطقة بالمحافظة على مستوى مرتفع عموماً من ايرادات النفط. ولم ينخفض مجموع ايرادات النفط بالمنطقة في عام ١٩٩٧ بأكثر من ٠٣ر١ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٦. وكان مستوى عام ١٩٩٦ أعلى مستوى سجلته المنطقة منذ أكثر من عقد من الزمن. وعلاوة على ذلك، تعززت القوة الشرائية لايرادات النفط في المنطقة في عام ١٩٩٧ بفضل ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة بنسبة ١٢ في المائة (وهي العملة المستخدمة لتحديد أسعار النفط) مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وارتفاع قيمة الدولار بمعدل أكبر مقابل عملات عدة بلدان أخرى منها بعض بلدان جنوب شرق آسيا.

١٠- ولا شك في أهمية قطاع النفط بالنسبة لاقتصادات معظم بلدان الإسكوا ومناطقها. وباستثناء الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ولبنان التي لا تصدر أية كميات من النفط، فإن جميع بلدان الإسكوا الأخرى هي من البلدان المصدرة للنفط، وما زالت ايرادات النفط تؤدي دوراً هاماً في اقتصاداتها وميزانياتها الحكومية وموازينها التجارية وينطبق هذا خصوصاً على بلدان مجلس التعاون الخليجي.

١١- وفي عام ١٩٩٧، استمرت معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الرامية الى تصويب الاختلالات الداخلية والخارجية وتحسين الكفاءة وزيادة الانتاجية، والتي تُعتبر ضرورية جداً في اقتصاد يسير بسرعة نمو العولمة. واستمر الاتجاه نحو الابتعاد عن الاستراتيجيات الاقتصادية الانمائية التي تنظر فقط نحو الداخل، وظهر أن الهيمنة الاقتصادية لحكومات المنطقة في انخفاض مستمر. ويجري التركيز حالياً على الاستراتيجيات الانمائية المتطلعة نحو الخارج والتي تركز على القطاع الخاص كمحرك للنمو والتنمية وكمصدر رئيسي لتوليد فرص العمل. وقد تباينت سرعة تطبيق الاصلاح الاقتصادي تبايناً كبيراً بين أعضاء الإسكوا. وكانت جهود الاصلاح مكثفة عموماً في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، لا سيما في مصر واليمن، بينما فقدت بلدان مجلس التعاون الخليجي كثيراً من الزخم الذي جمعته في عام ١٩٩٥، وذلك باستثناء عُمان. فقد توقفت عموماً في عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧ سياسة توسيع قاعدة الايرادات الضريبية وتنويعها وتخفيض الدعم الذي تقدمه الحكومة للسلع والخدمات في عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولا بد أن يستمر التنفيذ التدريجي لهذه السياسة كي تتجنب هذه البلدان الانخفاضات الفجائية والحادة في ايرادات حكوماتها كلما حدث انخفاض كبير في ايرادات النفط.

١٢- وأدى التوقف الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط الى زيادة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وأدى هذا بدوره الى انخفاض تدفق رأس المال والسيّاح الى المنطقة في عام ١٩٩٧. وزاد تدهور الظروف الاقتصادية سوءاً في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب إغلاق اسرائيل للحدود معها. وكان لهجوم الارهابيين على السيّاح في الأقصر بمصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أثر سلبي جداً على قطاع السياحة الذي كان يحقق نمواً سريعاً في البلد. وتضرر من جرائه كذلك قطاع السياحة في البلدان المجاورة وخاصة الأردن ولبنان. وقبل وقوع هجوم الارهابيين في الأقصر كان عدد السيّاح الوافدين الى مصر قد بلغ رقماً قياسياً، وتجاوزت ايرادات السياحة ٥ر٣ مليار دولار في السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧. وحسب التقديرات فإن السياحة والأنشطة المرتبطة بها كانت توفر العمالة لنحو ٤ ملايين عامل مصري. وأدى الانخفاض الكبير في عدد السيّاح الوافدين الى مصر في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ الى تقويض الجهود التي بذلها البلد لتحقيق معدل نمو اقتصادي يتجاوز ١ر٥ في المائة في ذلك العام. ومن جهة أخرى، استمرت العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق في الإضرار بالظروف الاقتصادية للعراق وأهم المرتبطين معه بالتجارة وخاصة الأردن.

١٣- وظلت مشكلة البطالة تمثل تحدياً هائلاً للعديد من البلدان في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٧، وخاصة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وتفاقمت هذه المشكلة على مر السنين مع معدل النمو السكاني المرتفع نسبياً في المنطقة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، والكثرة المفرطة لموظفي القطاع العام. ويتزايد عدد الحكومات التي تقلع عن القيام بدور رب العمل لكل مَن لا يجد عملاً، كما يواجه الوافدون الجدد على سوق العمل صعوبة متزايدة في الحصول على وظائف. وفي مصر مثلاً، كانت نسبة الموظفين الزائدين عن الحاجة في القطاع العام تبلغ حوالي ١٨ في المائة؛ ونتيجة لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي، انخفض عدد الموظفين في الشركات المملوكة للدولة من ١ ٠٨٣ ٠٠٠ في حزيران/يونيو ١٩٩٠ الى ٩٠٨ ٠٠٠ في حزيران/يونيو ١٩٩٦، (وكان ذلك أساساً بسبب عدم الاستعاضة عن الموظفين الذين تنتهي خدمتهم).

١٤- وقد يُعتبر معدل النمو السنوي الذي سجلته البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً منذ عام ١٩٩٥، وهو يتراوح بين ٥ر٤ في المائة و ٥ في المائة، معدلاً جيداً، ولكنه لا يكفي لإحداث تخفيض ذي شأن في معدلات البطالة المرتفعة في معظم هذه البلدان. وتقول التقديرات إن مصر والأردن مثلاً، بحاجة الى معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي يتراوح بين ٧ و ٨ في المائة كي يتسنى لهما استيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل كل عام، الذين يُقدر عددهم بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ في مصر و ٥٠ ٠٠٠ في الأردن. وقد شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة انخفاضاً في معدل البطالة من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٦ الى ٢١ في المائة في عام ١٩٩٧. ويُعزى ذلك بصورة رئيسية الى انخفاض عدد الأيام التي أغلقت فيها اسرائيل حدودها أمام العمال الفلسطينيين في عام ١٩٩٧ بالمقارنة مع السنة السابقة. وقد حال الوضع السياسي غير المستقر الذي لا يشجع الاستثمار الخاص، الأجنبي منه والمحلي، إضافة الى ارتفاع معدل النمو السكاني في هاتين المنطقتين دون حدوث انخفاض أكبر في معدل البطالة. وأما في الجمهورية اليمنية فيبدو أن معدل البطالة قد ظل ثابتاً عند مستواه في عام ١٩٩٦، البالغ ٢٥ في المائة. وليس من المتوقع أن يطرأ تحسن كبير على وضع البطالة في الجمهورية اليمنية إلا إذا حقق القطاع الخاص زيادة هامة في الاستثمار والعمالة خلال السنوات القادمة. فهذه الزيادة ضرورية لكي يستطيع البلد استيعاب زيادة ٢٠٠ ٠٠٠ فرد الى قوة العمل في السنة و ٣٥ ٠٠٠ موظف حكومي متوقع أن يفقدوا وظائفهم نتيجة لتخفيف البيروقراطية في الحكومة. وأما في الأردن فرغم أن معدل البطالة انخفض من المستوى المرتفع الذي سُجل في عام ١٩٩١، وهو ٢٥ في المائة،

فإنه بقي في حدود ١٥ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية. ويُعتبر هذا المعدل مرتفعاً، خصوصاً وأن الرواتب الحقيقية في الأردن ظلت على مستواها عموماً خلال تلك السنوات. وأما في مصر فقد قُدر معدل البطالة رسمياً بأقل من ٩ في المائة في عام ١٩٩٧، إلا أن مصادر أخرى تشير الى أن هذا المعدل كان في حدود ١٢ و ١٣ في المائة. وأما في الجمهورية العربية السورية فعلى الرغم من أن العمالة الناقصة يمكن أن تمثل مشكلة، فإن التقديرات تشير الى أن معدل البطالة كان ضمن الأرقام الأحادية في عام ١٩٩٧.

١٥- كما تثير مشكلة البطالة القلق لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي، وقد يبدو ذلك متناقضاً مع كونها توفر فرص العمل للملايين من العمال المغتربين. وهؤلاء العمال يشكلون الشطر الأكبر من مجموع قوة العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فهم يؤلفون ٦١ في المائة من مجموع القوى العاملة في عُمان، و ٨٣ في المائة من القوى العاملة في الكويت، و ٩١ في المائة من القوى العاملة في الامارات العربية المتحدة. ويوظف القطاع الخاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي أقل من ١٠ في المائة من الموظفين العاملين. والمشكلة ليست في أن القطاع الخاص يبدو عازفاً عن استخدام المواطنين فحسب، بل كذلك في أن المواطنين يفضلون العمل في القطاع العام حيث الرواتب أعلى بكثير والمزايا الاضافية أكثر سخاء. وتتمثل المشكلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي في وجود الكثير من العمال الزائدين عن الحاجة في القطاع العام، ومن المتوقع أن تتقلص فرص العمل في هذا القطاع في المستقبل لأن الحكومات تقنّن انفاقها وتقلل دورها في الاقتصاد. وإضافة الى ذلك، ففي حين أن قطاع النفط هو قطاع هام للغاية لاقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي ويوفر أكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي، فإنه يعتمد اعتماداً شديداً على كثافة رأس المال، وبذلك فهو يوفر أقل من ٢ في المائة من فرص العمل في هذه البلدان.

١٦- ويبلغ المعدل السنوي لنمو قوة العمل المحلية حوالي ٥ في المائة في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتعتمد هذه البلدان على سياسة تغليب العمالة الوطنية في قوة العمل بهدف إحلال ابناء البلد محل العمال الأجانب. ففي المملكة العربية السعودية، مثلاً، تشكل "سعودة" القوى العاملة هدفاً رئيسياً في خطة البلد الانمائية الخمسية الحالية. وتعتزم الحكومة تقديم القروض الميسرة والعقود للشركات الخاصة التي تحقق أهداف هذه السياسة. ويتعين على الشركات زيادة عدد السعوديين من موظفيها بنسبة ٥ في المائة سنوياً، وإلا تعرضت لبعض العقوبات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعلنت المملكة العربية السعودية إغلاق ١٣ فئة مهنية في وجه الأجانب؛ وفي عام ١٩٩٧، اضيفت سبع فئات أخرى الى القائمة. وفي عام ١٩٩٦، طردت الامارات العربية المتحدة أكثر من ٠٠٠ ١٨٠ عامل كان وجودهم في البلد غير قانوني، وشددت منذ ذلك الوقت قوانينها المتصلة بالهجرة. وانتهجت بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي سياسات مماثلة في عام ١٩٩٧ منها البحرين والمملكة العربية السعودية. وقد أحرزت البحرين وعُمان بعض التقدم نحو تغليب العمالة الوطنية على قوة العمل في كل منهما؛ إلا أن هذا التقدم لم يشمل حتى الآن بعض الوظائف الادارية والمكتبية. وقيل إن الحكومة الكويتية تنظر في وضع خطط تجعل فكرة استخدام الأجانب في الشركات الخاصة أقل جاذبية، بإلزامها على توفير الرعاية الصحية لهم وزيادة رسوم الإقامة والدخول الى البلد. كما تنظر الكويت في امكانية "دعم" رواتب الكويتيين العاملين في القطاع الخاص وربط التسهيلات التي تمنح للشركات الخاصة بعدد الكويتيين المستخدمين فيها. وفي الامارات العربية المتحدة، تقرر تنفيذ قانون اتحادي يجبر الشركات الخاصة على ملء الشواغر بموظفين من أبناء البلد اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. كما تعتزم حكومة الامارات العربية المتحدة منع شركات القطاع الخاص من استخدام العمال الأجانب في أية وظائف يمكن أن يشغلها مواطنون مؤهلون لها. وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت الشركات الخاصة

ستكون مطالبة بدفع مرتبات أعلى للمواطنين، إلا أن الحكومة تدرس تقديم بعض الحوافز للشركات التي تستخدم عدداً أكبر من المواطنين، ومن هذه الحوافز اعطاءها الأولوية في الحصول على عقود حكومية. لكن لا بد من الاشارة الى أن كثيراً من هذه التدابير الظرفية ستؤثر على حسن سير سوق العمل وبالتالي لا تكون قابلة للاستمرار. فالمطلوب، كما في حالة بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، هو أن تعمل الحكومات على تدريب القوى العاملة الوطنية في مجالات التخصص التي يطلبها القطاع الخاص ويدفع فيها أجوراً عالية مطابقة لأجور القطاع العام. وفي عام ١٩٩٧ زادت حكومة المملكة العربية السعودية مخصصات التعليم والتدريب الى ١ر١١ مليار دولار، ويزيد هذا المبلغ بأكثر من ٥٠ في المائة على مخصصات عام ١٩٩٦ التي بلغت ٣٦ر٧ مليار دولار. والمفروض أن يساعد هذا المبلغ أبناء البلد على اكتساب العلم والمهارات الفنية التي تفي باحتياجات سوق العمل في القرن الحادي والعشرين.

١٧- أما التضخم، فكانت معدلاته منخفضة عموماً في عام ١٩٩٦، في معظم أعضاء الإسكوا، وازدادت انخفاضاً في عام ١٩٩٧. ومعدلات التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي هي، عادة، أدنى بكثير منها في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ولا تستثنى من ذلك معدلات التضخم في عام ١٩٩٧. وبلغ أعلى معدل للتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٧، حسب التقديرات، ٨ر٢ في المائة، وكان ذلك في الامارات العربية المتحدة، بينما سجل الأردن، في العام نفسه، أدنى معدل تضخم بين الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وهو ٧ر٤ في المائة.

١٨- وكانت معدلات التضخم في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، في عام ١٩٩٧، أدنى من معدلات أغلب البلدان النامية الأخرى، وكذلك البلدان المتقدمة، في العالم. فقد كان معدل التضخم أقل من ١ في المائة في عُمان والمملكة العربية السعودية، وأقل من ٣ في المائة في باقي بلدان مجلس التعاون الخليجي. وواصلت هذه الأخيرة انتهاج سياسات نقدية حذرة في عام ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، فإن كل عملات بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بسعر دولار الولايات المتحدة (باستثناء الدينار الكويتي، المرتبط بسلة من العملات). لذلك ارتفع سعرها في عام ١٩٩٧ مع ارتفاع سعر الدولار مقابل الين الياباني وسائر عملات بلدان جنوب شرق آسيا ومعظم عملات بلدان أوروبا الغربية. ونتيجة لذلك، انخفضت أسعار السلع التي استوردتها بلدان مجلس التعاون الخليجي. وساعد ذلك على إبقاء معدلات التضخم منخفضة. لكن الجدير بالملاحظة، أن الوضع المالي، الذي ازداد قوة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أثنى، فيما يبدو، هذه البلدان عن أن تواصل، في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، تخفيض الدعم للسلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام، مما ساعد أيضاً على كبح الأسعار.

١٩- ومن بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، كان أعلى معدل للتضخم هو الذي سجله البلد الأقل نمواً في المنطقة، وهو الجمهورية اليمنية. على أن معدل التضخم المقدر بنحو ١٠ في المائة في هذا البلد كان مع ذلك أدنى بكثير، في عام ١٩٩٧، من معدل ألـ ٢٩ في المائة المسجل في عام ١٩٩٦ ومن معدل ألـ ٧٠ في المائة المسجل في عام ١٩٩٤، أي قبل أن يبدأ البلد في تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي، في عام ١٩٩٥، وأحرز تقدم مماثل في الأردن ومصر اللذين يطبقان برامج اصلاح اقتصادي تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فقد انخفض معدل التضخم في مصر الى ٦ر٢ في المائة في عام ١٩٩٧ بعد أن كان ٧ر٣ في المائة في العام الذي سبقه، و ٢١ في المائة قبل بداية برنامج الاصلاح في عام ١٩٩١. كذلك انخفض معدل التضخم في الأردن الى ٤ر٧ في المائة في عام ١٩٩٧ بعد أن كان ٦ر٥ في المائة في عام ١٩٩٦، بل و ٢٥ر٦ في المائة قبل عام ١٩٨٩. أما معدل التضخم في لبنان، الذي بلغ ١٤ في المائة في عام ١٩٩٥، فقد انخفض الى ٩ر٥ في المائة في عام

١٩٩٦ والى ٥ر٦ في المائة في عام ١٩٩٧. ويعبّر هذا الاتجاه عن السياسات النقدية المتحفظة التي يتبعها البنك المركزي للبلد، وعن تناقص نمو الأنشطة الاقتصادية. أما في الجمهورية العربية السورية، فقد انخفض معدل التضخم من ٣ر١٠ في المائة في عام ١٩٩٥ الى ٨ر٨ في المائة في عام ١٩٩٦، وتشير التقديرات الأولية الى أنه ازداد انخفاضاً الى ٥ر٦ في المائة في عام ١٩٩٧. وقد حالت السيولة المرتفعة نسبياً في الجهاز المصرفي دون تحقيق انخفاض أكبر في معدل التضخم في عام ١٩٩٧. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد انخفض معدل التضخم انخفاضاً كبيراً من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٥ الى حوالي ١٢ في المائة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. ويمكن أن يكون السبب في هذا الانخفاض هو الانخفاض الشديد في القوة الشرائية للشعب الفلسطيني في فترة شهدت ارتفاعاً كبيراً في معدلات البطالة وانخفاضاً ملموساً في مستويات الأنشطة الاقتصادية.

ثانياً - تطورات التجارة الدولية والمدفوعات

٢٠- غطّت منطقة الإسكوا نحو ٢ر٣ في المائة من مجموع التجارة العالمية في عام ١٩٩٦، وبلغت نسبة صادراتها النفطية ٨ر٧٥ في المائة من مجموع صادرات المنطقة. غير أن مستوى التجارة بين دول المنطقة كان منخفضاً للغاية، حيث بلغ حجمها ما يعادل ٨ في المائة و ٩ في المائة من مجموع تجارة المنطقة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي. أما التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي فبلغت نحو ٦٥ في المائة من مجموع تجارة الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٦. ومن بين العوامل المسؤولة عن الانخفاض النسبي لمستوى التجارة البينية في منطقة الإسكوا تماثل السلع المنتجة في بلدان الإسكوا؛ وعدم التنسيق سواء بين سياسات الانتاج أو بين السياسات التجارية؛ والافتقار الى التكنولوجيات المتقدمة، التي يجب استيرادها من البلدان المتقدمة.

٢١- وانضم أعضاء الإسكوا مؤخراً الى منطقة التجارة الحرة العربية التي أنشئت عام ١٩٩٧ والتي بدأ تنفيذها في بداية عام ١٩٩٨. ويدعو اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الى تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ١٠ في المائة سنوياً على مدى عشر سنوات. وسوف يفضي التنفيذ الكامل لاتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الى توثيق التعاون التجاري كما سيعجّل بالتنمية الاقتصادية في منطقة الإسكوا ككل.

٢٢- كما أن خمسة من بلدان الإسكوا هي أيضاً أعضاء في منظمة التجارة العالمية، هي الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت ومصر. وأحرزت ثلاثة بلدان أخرى من أعضاء الإسكوا هي الأردن والمملكة العربية السعودية وعُمان، بعض التقدم فيما يتعلق بانضمامها الى منظمة التجارة العالمية ومن المتوقع أن تصبح أعضاء فيها خلال عام ١٩٩٨. وتقوم ثلاثة بلدان أخرى من أعضاء الإسكوا أيضاً هي الجمهورية العربية السورية ولبنان والجمهورية اليمنية، بتهيئة اقتصاداتها من خلال تنفيذ سياسات للإصلاح الاقتصادي، توطئة لطلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٨ أو عام ١٩٩٩.

٢٣- ومن غير المتوقع أن يتكرر في عام ١٩٩٧ أو عام ١٩٩٨ الأداء الجيد الذي حققه قطاع التجارة الدولية في المنطقة في عام ١٩٩٦، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط. وبلغ مجموع التجارة في المنطقة (باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة) ٧ر٢٣٩ مليار دولار في عام ١٩٩٦، أي بزيادة قدرها ١١ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٥. وتشير التقديرات الى أن تجارة المنطقة قد انخفضت بنسبة ٥ر١ في المائة في عام ١٩٩٧، ويتوقع أن تنخفض بنسبة ٩ر٦ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٦، زاد مجموع صادرات المنطقة، وبلغت قيمتها الاجمالية ٦ر١٣٤ مليار دولار، بنسبة ٥ر١٤ في المائة، وذلك اساساً بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك السنة، في حين أن مجموع الواردات التي بلغت قيمتها الاجمالية ١ر١٠٥ مليار دولار، زادت بنسبة ٨ر٦ في المائة. كما تشير التقديرات الى أن مجموع صادرات المنطقة انخفض بنسبة ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩٧، بينما زاد مجموع الواردات بنسبة ٣ر٢ في المائة. وتشير التوقعات بالنسبة لعام ١٩٩٨ الى أن مجموع صادرات المنطقة سينخفض بنحو ٤ر١٤ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٧، وستبلغ قيمته الاجمالية ١١٠ مليارات دولار في حين يتوقع أن تزيد الواردات بنسبة ١ر٢ في المائة لتبلغ قيمتها الاجمالية ٧ر١٠٩ مليار دولار.

٢٤- ونظراً لأن عملات عدد من أعضاء الإسكوا (الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعُمان وقطر) مرتبطة بالدولار، فقد أدى ارتفاع سعر الدولار، الذي بدأ في الربع الثاني من

عام ١٩٩٥، الى ارتفاع أسعار عملات هذه البلدان. وبالاضافة الى ذلك، لم يطرأ تغير يُذكر على قيمة العملات المصرية والأردنية والكويتية مقابل الدولار خلال السنوات القليلة الماضية. ونتيجة لذلك، ارتفعت القدرة الشرائية لكل من هذه العملات حيث كانت أسعار الواردات منخفضة نسبياً. غير أن اسعار صادرات هذه البلدان ارتفعت في السوق العالمية بالمقارنة مع السلع التي صدرتها بلدان أخرى انخفضت قيمة عملاتها انخفاضاً شديداً مقابل الدولار خلال الفترة ذاتها. وبصفة خاصة، تواجه صناعات النسيج في أعضاء الإسكوا منافسة شديدة من البلدان الأخرى المصدرة للمنسوجات في آسيا، كماليزيا وأندونيسيا، حيث انخفضت قيمة عملتي هذين البلدين بنسبة ٢١ في المائة و ٥٢ في المائة على التوالي مقابل الدولار خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧.

٢٥- وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، بلغت القيمة الاجمالية للصادرات ١٢٢ مليار دولار في عام ١٩٩٦، أي بزيادة نسبتها ٥ر١٤ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٥، ومرد ذلك أساساً ارتفاع أسعار النفط. وتشير التقديرات الى أن مجموع صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي انخفض بنسبة ٨ر٤ في المائة في عام ١٩٩٧ نتيجة لانخفاض أسعار النفط بنسبة ٨ في المائة. ومن المتوقع أن ينخفض مجموع صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي، في عام ١٩٩٨، بنسبة ٤ر١٤ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٧. وضمن هذه المجموعة، سجلت عُمان وقطر أعلى نسبة زيادة، أي ٢١ في المائة للأولى و ٣ر١٨ في المائة للثانية، وتُقدر نسبة الانخفاض في الصادرات في عام ١٩٩٧ بنحو ٦ر٦ في المائة في الكويت و ٣ر٦ في المائة في المملكة العربية السعودية. ويتوقع أن يسجل أكبر انخفاض في الصادرات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، في عام ١٩٩٨، في الكويت والمملكة العربية السعودية، إذ تبلغ نسبة الانخفاض المتوقعة ٢ر١٩ في المائة و ١٨ في المائة على التوالي.

٢٦- ووفقاً للتقديرات، زاد مجموع واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي بنحو ٨ر٤ في المائة في عام ١٩٩٦ حيث بلغ ٢ر٧٢ مليار دولار، وهو ما يعادل ٧ر٦٨ في المائة من مجموع واردات المنطقة. كما تشير التقديرات الى أن واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي زادت بنسبة ٥ر٣ في عام ١٩٩٧؛ ويتوقع أن تزيد بنسبة طفيفة قدرها ٣ر١ في المائة في عام ١٩٩٨، بالمقارنة مع عام ١٩٩٧. وسجلت البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة أكبر زيادة في الواردات، حيث سجل كل منها زيادة قدرها ١٠ في المائة تقريباً. وتشير التقديرات الى أن الميزان التجاري لبلدان مجلس التعاون الخليجي، الذي سجل فائضاً قدره ٨ر٤٩ مليار دولار في عام ١٩٩٦ وزاد بنسبة ٢ر٣٤ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٥، سجل أيضاً فائضاً في عام ١٩٩٧، رغم انخفاضه بنسبة ٩ر١٦ في المائة. ومن المتوقع أن يتقلص فائض الميزان التجاري في عام ١٩٩٨ بنسبة ٤ر٤٦ في المائة، نظراً للانخفاض المتوقع في عائدات الصادرات النفطية.

٢٧- وتسجل البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً عجزاً كبيراً في ميزانها التجاري منذ عدة سنوات. وشكلت الصادرات النفطية في عام ١٩٩٦ جزءاً كبيراً من مجموع صادرات هذه البلدان، وخاصة في مصر (٤٥ في المائة)، والجمهورية العربية السورية (٥٤ في المائة)، والجمهورية اليمنية (٩٠ في المائة). وتواجه الصادرات غير النفطية لهذه البلدان، لا سيما الألياف القطنية والمنسوجات والخضر والفواكه الطازجة، عدة قيود ومنافسة شرسة في الأسواق العالمية. وتشير التقديرات الى أن اجمالي صادرات هذه المجموعة من البلدان قد زاد بنسبة ١ر٩ في المائة في عام ١٩٩٦ عن مستواه في عام ١٩٩٥ فبلغ ٦ر١٢ مليار دولار. كما أن مجموع صادرات الاقتصادات الأكثر تنوعاً انخفض بنحو ٤ر١ في المائة في عام ١٩٩٧، ومن المتوقع أن ينخفض بنسبة ٨ر١ في المائة في عام ١٩٩٨. وسجل لبنان والجمهورية اليمنية أعلى زيادة في الصادرات في عام ١٩٩٦، إذ بلغت نسبة الزيادة فيهما ٢ر١٠

في المائة و ٥ر١٤ في المائة على التوالي. إلا أن الصادرات انخفضت في عام ١٩٩٧ انخفاضاً شديداً في لبنان (٥ر١٢ في المائة) وفي الجمهورية اليمنية (٢ر٧ في المائة). ومصر التي حققت أكبر زيادة في صادراتها (٩ر١٠ في المائة) في عام ١٩٩٧، سجلت زيادة في صادراتها غير النفطية، وخاصة السلع المصنعة، نسبتها ٢١ في المائة. ومن المتوقع أن تنخفض صادرات الجمهورية اليمنية بنسبة ٩ر١٦ في المائة في عام ١٩٩٨ كما ستنخفض صادرات الجمهورية العربية السورية بنسبة ١ر٥ في المائة، بينما ستحقق مصر زيادة في صادراتها تبلغ نسبتها ٦ر٤ في المائة، ويحقق الأردن ٢ في المائة.

٢٨- وبلغت القيمة الاجمالية لمجموع واردات بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً ٩ر٣٢ مليار دولار في عام ١٩٩٦ وكانت نسبتها ٣ر٣١ في المائة من مجموع واردات المنطقة، وفي ذلك زيادة بنسبة ٥ر١١ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٥. ويتوقع لهذه الواردات، التي انخفضت انخفاضاً طفيفاً قدره ٣ر٠ في المائة في عام ١٩٩٧، أن تزيد بنسبة ٨ر٣ في المائة في عام ١٩٩٨. ومصر هي أكبر بلد مستورد ضمن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حيث تمثل وارداتها نحو ٤٠ في المائة من مجموع واردات هذه المجموعة ونحو ٤ر١٢ في المائة من مجموع واردات المنطقة. وسجلت ثلاثة بلدان أخرى في هذه المجموعة زيادة كبيرة في الواردات في عام ١٩٩٦، وهذه البلدان هي الأردن والجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية، حيث بلغت نسبة الزيادة فيها ٧ر١٩ في المائة و ١٥ في المائة و ٥ر١٦ في المائة، على الترتيب.

٢٩- وبلغت نسبة الصادرات الى الواردات، التي تعكس قدرة البلدان على تمويل وارداتها من عائدات صادراتها، ٢٨ر١ في المنطقة ككل في عام ١٩٩٦، مقابل ١٩ر١ في عام ١٩٩٥. وتُقدر هذه النسبة بنحو ١٩ر١ في عام ١٩٩٧، ويتوقع لها أن تنخفض الى ١ في عام ١٩٩٨. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، بلغت هذه النسبة ٦٩ر١ في عام ١٩٩٦ مقابل ٥٤ر١ في عام ١٩٩٥، وتُقدر بنحو ٥٥ر١ بالنسبة لعام ١٩٩٧، ويتوقع لها أن تنخفض الى ٢٩ر١ في عام ١٩٩٨. أما في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد ظلت هذه النسبة ثابتة تقريباً عند مستواها في عام ١٩٩٥، البالغ ٣٩ر٠؛ وتُقدر بنحو ٣٨ر٠ بالنسبة لعام ١٩٩٧، ويتوقع لها أن تزداد انخفاضاً الى ٣٦ر٠ في عام ١٩٩٨.

٣٠- أما ميزان الحساب الجاري للمنطقة فقد تحسن في مجموعه (باستثناء العراق ولبنان والامارات العربية المتحدة والضفة الغربية وقطاع غزة) وسجل فائضاً قُدر بنحو ١ر٧ مليار دولار في عام ١٩٩٦، مقابل عجز قُدر بنحو ٩ر٩٥٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥. ومن الأسباب الرئيسية لهذا التحسن في الحساب الجاري ارتفاع أسعار النفط الذي أدى الى زيادة كبيرة في ايرادات الصادرات، وفائض في ميزان الخدمات في بعض أعضاء الإسكوا. وسجلت أكبر الفوائض في ميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في الكويت، التي سجلت فائضاً قدره ٨ر٦ مليار دولار في عام ١٩٩٦، مقابل ٦ر٤ مليار دولار في عام ١٩٩٥.

٣١- وطرأ خلال العامين الأخيرين تحسن كبير على مجموع الاحتياطيات الدولية في المنطقة (بدون الذهب). ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بلغ مجموع هذه الاحتياطيات ٣ر٥٢ مليار دولار، مقابل ٦ر٤٨ مليار دولار في عام ١٩٩٦، ومقابل ٨٧ر٤٦ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وبلغت الاحتياطيات الدولية لبلدان مجلس التعاون الخليجي ٣٦ر٢٣ مليار دولار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أي ٣ر٤٦ في المائة من مجموع احتياطيات المنطقة. وتمتلك مصر أكبر الاحتياطيات الدولية بين أعضاء الإسكوا، فقد بلغ مجموع هذه الاحتياطيات ٠٨ر١٩ مليار دولار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أي بزيادة نسبتها ٦٦ر٩ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٦. وتكفي الاحتياطيات الدولية التي تمتلكها بلدان الإسكوا لتمويل واردات

المنطقة لمدة ستة أشهر. غير أن نسبة الاحتياطيات الى الواردات تفاوتت من بلد الى آخر: ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغت نحو ٤ أشهر بينما بلغت في مصر ٦ر١٥ شهر.

٣٢- وقد أحرز بعض التقدم في مجال السياسة التجارية في المنطقة إذ حققت معظم البلدان تقدماً ملموساً في تحرير التجارة. وكانت اصلاحات السياسة التجارية هي العنصر الرئيسي في الاصلاح الاقتصادي الذي تم تنفيذه في عام ١٩٩٧. وقد نفذ أعضاء الإسكوا الاجراءات الرسمية اللازمة للانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية، والتي بدأ تنفيذها، كما ذكر أعلاه، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ومن المقرر استكمال تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية بحلول عام ٢٠٠٧.

٣٣- وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، كان توحيد التعريفات الجمركية هو أساس المفاوضات التجارية التي جرت بينها في عام ١٩٩٧. وبالاضافة الى ذلك، قرر الاتحاد الأوروبي تجديد اتفاق تجاري قديم مع بلدان مجلس التعاون الخليجي. إلا أن توحيد التعريفات الجمركية شرط لتوقيع الاتفاق الجديد. وقد اتخذت المملكة العربية السعودية وعُمان التدابير اللازمة للمفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

٣٤- ومن بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، أحرزت مصر تقدماً كبيراً في سياستها التجارية حيث استكملت الحكومة المصرية التزاماتها إزاء منظمة التجارة العالمية: فقد الغت في عام ١٩٩٧ الحظر على استيراد الدواجن والمنسوجات، والتي فرض عليها الحظر لحماية الانتاج المحلي. ووقع الأردن اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٧ وكان بذلك أول بلد عضو في الإسكوا يوقع مثل هذا الاتفاق. وقد استكمل الأردن الاجراءات الرسمية اللازمة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية. وتهدف الحكومة الأردنية الى زيادة صادرات الأردن الى الأسواق العربية والاتحاد الأوروبي. وأجرت الجمهورية العربية السورية دراسة شاملة في عام ١٩٩٧ لتقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وكان من المتوقع أن تجرى مفاوضات رسمية بهذا الشأن في نيسان/ابريل ١٩٩٨. كما وحدت الجمهورية العربية السورية أسعار الصرف المتعددة لعملتها بموجب القرار الوزاري رقم ٢١٦٣ لسنة ١٩٩٧. واستناداً الى السعر الموحد، فإن كل ٤٥ ليرة سورية تساوي دولاراً واحداً؛ وبدأ سريان السعر الجديد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وستتخذ الحكومة السورية نفس التدابير لتوحيد سعر الصرف بالنسبة للواردات خلال عام ١٩٩٨. وما زال لبنان يدرس مزايا وعيوب عقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام الى منظمة التجارة العالمية. ووقع لبنان اتفاقاً تجارياً مع الجمهورية العربية السورية في أوائل عام ١٩٩٨ لتخفيض التعريفات الجمركية بين البلدين بنسبة ٢٥ في المائة سنوياً. واتخذت الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٧ التدابير اللازمة لتحرير التجارة، وذلك في ضوء سياسات الاصلاح الاقتصادي الجاري تطبيقها تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثالثاً- التطورات النقدية والضريبية والمالية

٣٥- في عام ١٩٩٧ ظلت السياسات النقدية لأعضاء الإسكوا تتجه أساساً الى الحفاظ على استقرار أسعار الصرف. كما ساهمت هذه السياسة في ابقاء معدلات التضخم منخفضة نسبياً ومستقرة وعززت ثقة القطاع الخاص.

٣٦- وقد زادت اصلاحات القطاع المالي الجاري تنفيذها في معظم أعضاء الإسكوا من فعالية السياسات النقدية. وكانت هذه الاصلاحات، التي بدأت في أوائل التسعينات في عدد من هذه البلدان، مثل مصر والأردن، تهدف الى تحسين حشد الموارد المالية وتحسين تخصيصها وتعزيز نظام الرقابة النقدية.

٣٧- ومن أجل تحسين حشد الموارد المالية وتخصيصها، قام عدد من أعضاء الإسكوا بتنفيذ تدابير مختلفة. أولاً، تم تعزيز دور قوى السوق في تحديد أسعار الفائدة وفي تخصيص الاعتمادات في كل من الأردن وعُمان وقطر والكويت ومصر. وحققت هذه البلدان تقدماً ملموساً في تحرير هياكل أسعار الصرف لديها فركزت أولاً على سعر الفائدة على الودائع وقلصت نطاق الأسعار التفضيلية، لا سيما بالنسبة لمؤسسات القطاع العام. ثانياً، تم توسيع مجموعة الأصول المتاحة للمدخرين المحليين من خلال إدخال صكوك مالية جديدة بأسعار فائدة تحددها قوى السوق. وشملت هذه الصكوك شهادات الايداع (في مصر والأردن والكويت ولبنان وعُمان والجمهورية اليمنية) وأذونات خزانة قابلة للتداول (في الأردن وعُمان والكويت ولبنان ومصر والجمهورية اليمنية) وأوراق تجارية (في الأردن والبحرين والمملكة العربية السعودية والكويت ومصر). ثالثاً، أحرز كثير من أعضاء الإسكوا تقدماً ملموساً في تعزيز نظمهم المالية من خلال إعادة رسملة المؤسسات المالية (الأردن وعُمان والكويت ولبنان ومصر) وإدخال تحسينات على قواعد الحيطة المالية وعلى الاشراف (الأردن والمملكة العربية السعودية وعُمان وقطر والكويت ولبنان ومصر).

٣٨- وتعزيزاً لسياسات الرقابة النقدية، خاصة في سياق التحرير المالي، بدأت تتضح في عام ١٩٩٧ ملامح الرقابة النقدية غير المباشرة التي أخذ بها في عام ١٩٩٦ معظم أعضاء الإسكوا لتحل محل القيود الكمية المفروضة على منح التسهيلات الائتمانية. وجعل عدد من أعضاء الإسكوا آليات إعادة الخصم أكثر استجابة لتغير أحوال السوق، كما استخدمت بيع وشراء أوراق المصارف المركزية وأذونات الخزانة على نطاق أوسع في تنظيم السيولة. وزيادة على ذلك، تم توحيد شروط الاحتياطي القانوني لدى جميع المؤسسات المالية.

٣٩- وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبحكم ارتباط عملاتها بالدولار، كان لا بد أن تتبع أسعار الفائدة المحلية عن كثب تحركات أسعار الفائدة على الدولار. وأقرت بلدان مجلس التعاون الخليجي أسعار صرف مترابطة بين عملاتها سعياً منها للحفاظ على أولويات ثابتة لأسعار عملاتها مع الدولار. وقد كان لأسعار صرف عملات هذه المجموعة من البلدان دور رئيسي في تشجيع استرجاع الموارد المالية من الخارج، بعد القضاء على التمويل التضخمي وخلق بيئة نقدية مستقرة. وقد تم تمويل الجانب الأكبر من العجز في الحسابات الجارية لهذه البلدان برؤوس الأموال المسترجعة.

٤٠- وتشير التطورات المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٧، وخاصة في المملكة العربية السعودية والكويت، الى أن هذه البلدان قد أزالت معظم آثار أزمة وحرب الخليج التي وقعت في ١٩٩٠-١٩٩١. وقد أدى ارتفاع عائدات النفط الى زيادة تخفيض العجز في ميزانياتها. وفي السنة المالية ١٩٩٧، مولت معظم هذه البلدان عجز ميزانياتها عن طريق الاقتراض المحلي، من خلال إصدار

سندات حكومية وأذونات خزانة وليس من خلال السحب من احتياطياتها الأجنبية أو اللجوء الى الاقتراض الخارجي، كما كان الحال خلال السنوات القليلة الماضية. واتخذت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، من أجل تخفيض العجز في ميزانياتها في السنوات القادمة، تدابير تهدف الى زيادة العائدات والحد من ارتفاع الانفاق. ويدل قرار حكومات عدد من هذه البلدان رفع أسعار بعض الخدمات العامة على أن ايرادات الميزانية المحلية ستؤدي دوراً هاماً في تمويل نفقات الميزانية. كما يُعتبر هذا القرار جزءاً من سياسة مالية طويلة الأجل تهدف الى انشاء قاعدة أكثر تنوعاً للايرادات المحلية.

٤١- ومن بين أعضاء الإسكوا، ظلت ميزانية عام ١٩٩٧ في معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ميزانية انكماشية، حيث ارتفعت المصروفات بنسبة أقل من معدل التضخم أي أن المصروفات انخفضت بالقيمة الحقيقية. غير أن هذه المجموعة ظلت في عام ١٩٩٧ تبحث عن وسائل بديلة لتخفيض العجز في ميزانياتها، وذلك إما من خلال زيادة الايرادات المحلية عن طريق إصلاح تدابير جمع الايرادات أو تخفيض المصروفات عن طريق تخفيض الدعم أو مدفوعات خدمة الدين. كما لجأ معظمها الى الاقتراض المحلي في حين بحث البعض الآخر، مثل الأردن ولبنان، عن أموال إضافية من خلال الاقتراض الخارجي.

٤٢- ونتيجة لاستمرار النمو الاقتصادي السليم واستمرار إصلاح القطاع المالي وازدياد تطور الأسواق المالية في المنطقة، استمر في عام ١٩٩٧ تخفيف شروط العمل المصرفي الصارمة نسبياً في المنطقة مما نتج عنه أداء مصرفي قوي. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، أدت الثقة المتزايدة التي عززها التحسن الكبير في النتائج المالية التي أحرزت في القطاع المصرفي في عام ١٩٩٧ الى توقعات واعدة بالنسبة لعام ١٩٩٨. وفي مصر ولبنان، يتوقع أن تؤدي الزيادة في الأنشطة الدولية لعدد من البنوك، لا سيما في شكل اصدارات للاقتراض الرسمي واصدارات مصرفية رائجة، الى زيادة تحسين صورة مصر ولبنان وقطاعهما المصرفي. ونظراً لأن معظم أعضاء الإسكوا دخلوا عهداً جديداً يركز على توفير فرص مالية للبنوك رغبة من حكوماتهم في زيادة إشراك القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، فإنه يتوقع لبنوك منطقة الإسكوا أن تؤدي دوراً كبيراً في تمويل الأنشطة. غير أنه يبدو أن تمويل المشاريع الكبيرة ليس هو المجال الوحيد الذي ينطوي على فرص مالية كبيرة. وقد أهملت البنوك في الماضي تقديم الخدمات الى قطاع الشركات المحلية الصغيرة، غير أن عدداً من البنوك في المنطقة بدأ يركز على احتياجات هذا القطاع في مجال الاستثمار المصرفي والتمويل.

٤٣- وبينما ازداد زخم عملية الخصخصة وتزايدت القدرات المالية المحلية للشركات، استمر الاتجاه نحو تطوير الأعمال المصرفية للاستثمار في معظم بلدان الإسكوا في عام ١٩٩٧. وبالاضافة الى تقديم خدمات الأعمال المصرفية للاستثمار، أخذ عدد من البنوك في المنطقة يقدم في عام ١٩٩٧ خدمات متطورة لإدارة الأصول كما بدأ في التنافس مع البنوك الأجنبية في المنطقة.

٤٤- وظلت أسواق الأوراق المالية في عدد من أعضاء الإسكوا تستفيد من عملية الخصخصة الجارية في تلك البلدان، حيث أن الجانب الأكبر من عملية الخصخصة تم تنفيذه عن طريق عروض من الدولة. وقد أدت الصلات القائمة بين معظم أسواق الأوراق المالية في المنطقة الى تحسين المناخ الاستثماري فيها.

رابعاً- حالة تنمية الموارد المائية وإدارتها

٤٥- مثلت ندرة المياه مقترنة بتزايد استهلاك المياه بسبب ارتفاع النمو السكاني والأنشطة الانمائية، تحدياً كبيراً للمخططين وصانعي القرار في المنطقة وقدرتهم على ضمان تنمية الموارد المائية في المنطقة وإدارتها على النحو الأمثل. وقد جعل ارتفاع معدل النمو السكاني، الذي يتركز اساساً في المناطق الحضرية، من الضروري تخصيص الموارد المالية اللازمة لتوفير امدادات المياه الكافية والمأمونة وخدمات الإصحاح. وقد فرض التوسع العمراني وبرامج التصنيع والأنشطة الزراعية ضغوطاً إضافية على الموارد المائية بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة. وأصبحت الحكومات في المنطقة وكذلك مختلف الفروع الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة تشعر بقلق متزايد بشأن مسألة ارتفاع الطلب على المياه الناجم عن الضغط السكاني وعدم تطبيق ممارسات مناسبة لإدارة المياه والحاجة الى زيادة الانتاج الغذائي ومكافحة التلوث للحفاظ على البيئة الهشة وشبه القاحلة.

٤٦- وقد أصبح النقص في المياه حاداً في المنطقة باستثناء البلدان التي توجد فيها أنهار كبيرة. فالنيل والفرات ودجلة ونهر العاصي والليطاني توفر ما يكفي من المياه لتلبية الاحتياجات في مصر والعراق والجمهورية العربية السورية ولبنان. ويُقدر الحجم الاجمالي لمياه هذه الأنهار بـ ١٣٦ مليار متر مكعب. وتستغل الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر المياه السطحية من خلال استخدام المنشآت الهيدرولية وشبكات توزيع المياه. كما يتم الاستغلال المحدود للمياه الجوفية في الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن والجمهورية اليمنية وكذلك الضفة الغربية وقطاع غزة فهي تستغل موارد المياه الجوفية بما يزيد عن الحجم اللازم لاستمرار المستوى السليم لمحصول مياه الطبقات الجوفية. وقد بلغ استخدام المياه الجوفية في المنطقة في عام ١٩٩٦ نحو ٢٧٫٨ مليار متر مكعب مقارنة بـ ١٣٫٢ مليار متر مكعب لإعادة ملء أحواض المياه الجوفية مع استنزاف كبير للمياه الجوفية في بلدان مجلس التعاون الخليجي والجمهورية اليمنية. وما زالت السياسة المائية في معظم أنحاء المنطقة موجهة نحو تنمية واستغلال الموارد المائية دون تنفيذ واضح أو كافٍ لممارسات ادارة المياه.

٤٧- وقد أستُخدمت الموارد المائية غير التقليدية (مياه البحر المحلاة والمياه العادمة المعالجة ومياه الصرف الزراعي) لتكميل المصادر الطبيعية في القطاعات المنزلي والصناعي والزراعي. وقد أصبحت المياه القليلة الملوحة ومياه البحر بديلاً يمكن الاعتماد عليه لتلبية الاحتياجات من المياه في القطاع المنزلي لعدد من أعضاء الإسكوا. وأصبحت تحلية المياه عنصراً كبيراً من عناصر إمداد المياه في بلدان مجلس التعاون الخليجي كنتيجة لمشاكل ملوحة المياه الجوفية وبُعد مصادر المياه الجوفية المحتملة عن المناطق الحضرية الكبيرة. وقد أصبحت المنطقة، بالضرورة، رائداً عالمياً في تحلية مياه البحر والمياه قليلة الملوحة مع انتاج يبلغ ١٫٨١ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٧ أساساً في مرافق في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة. غير أن تكلفة انتاج المياه مازالت عالية وتتراوح بين ٠٫٥ دولار و ١٫٥ دولار للمتر المكعب الواحد، وهذا أعلى بكثير مما يدفعه السكان. ويزيد من تعقيد الوضع في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي عدم وجود برامج لترشيد استهلاك المياه وخطط فعالة للتسعير موجهة نحو تخفيض استهلاك المياه والتقليل من تبديدها.

٤٨- وقد أصبحت إعادة استخدام المياه العادمة ومياه الصرف الزراعي بعد معالجتها، مصدراً آخر غير تقليدي قابلاً للاستمرار أساساً في القطاع الزراعي بالنسبة لعدد من أعضاء الإسكوا. ويظل حجم إعادة استخدام المياه صغيراً مقارنة بالكمية المتاحة من مياه الصرف المعالجة. وقُدر حجم المياه العادمة ومياه الصرف الزراعي والتي يُعاد استخدامها بـ ١٫٦ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٧ وأكبر

البلدان التي تعيد استخدام هذه المياه هي مصر والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية. كما جرت ممارسة إعادة استخدام المياه بشكل محدود للري وتزيين المدن في الأردن والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية وعُمان. وساهمت زيادة استخدام مياه الصرف المعالجة التي تتوافر فيها معايير منظمة الصحة العالمية في تصحيح الاختلال بين العرض والطلب في المياه. ولا تزال هناك حاجة الى بذل جهود جدية لتخصيص موارد مالية لانشاء مرافق لمعالجة المياه العادمة ونظم لجمع مياه المجاري بالنسبة لمعظم المناطق الحضرية بهدف مكافحة تلوث المياه وارتفاع منسوب المياه الجوفية.

٤٩- وقد بلغ الطلب الاجمالي على المياه للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية في المنطقة ١ر١٤٠ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٠ وبلغ ١٥٨ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٧ حسب التقديرات. وأكثر البلدان استهلاكاً للمياه هي مصر والعراق والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية. وقد قُدر النصيب المتاح للفرد من المياه في السنة للبلدان التي توجد فيها كميات كبيرة نسبياً من المياه السطحية مثل مصر والعراق والجمهورية العربية السورية بـ ٩٩٥ متراً مكعباً و ٣٠٠٠ متر مكعب و ١٣٦٦ متراً مكعباً على الترتيب. وفي البلدان ذات المناخ القاحل والقاحل للغاية يتراوح نصيب الفرد بين ٣٠٠ متر مكعب في البحرين و ٦٦٧ متر مكعب في عُمان. ومن المتوقع أن تبلغ الاحتياجات من المياه ١٦٥ مليار متر مكعب بحلول نهاية القرن و ٢٣٣ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٥. كذلك فإن الاحتياجات من المياه في الزراعة تمثل الجزء الأكبر من استخدام المياه في المنطقة ككل وقد بلغ الطلب ١ر١٢٣ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٠؛ وزاد هذا الطلب الى ٥ر١٣٦ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٧. والبلدان التي يمثل فيها القطاع الزراعي أكبر مستهلك للمياه هي مصر والعراق والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية. وفي سبعة من أعضاء الإسكوا، هي بلدان مجلس التعاون الخليجي والجمهورية اليمنية، بلغ حجم المياه المستخدمة في القطاع الزراعي في المجموع ٧ر١٩ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٠ مقارنة بـ ٤ر١٠٣ مليار متر مكعب حسب التقديرات في غيرها من البلدان والمناطق الأعضاء في الإسكوا بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن المتوقع أن يبلغ الطلب على المياه لأغراض الزراعة في منطقة الإسكوا ١ر١٤٢ مليار متر مكعب و٤ر١٨٦ مليار متر مكعب في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ على الترتيب.

٥٠- وقُدرت النسبة المئوية للطلب في المنطقة حسب القطاع (المنزلي والصناعي والزراعي) قياساً على الطلب الاجمالي لعام ١٩٩٠ بـ ٨ر٥ في المائة و ١ر١ في المائة و ١ر٩٣ في المائة على الترتيب. وفي عام ٢٠٠٠، ربما تبلغ هذه النسب المئوية ٢ر١٠ و ٧ر١ و ١ر٨٨ على الترتيب بينما من المتوقع أن تسجل ٦ر١٧ و ٩ر٢ و ٥ر٧٩ في عام ٢٠٢٥. وفي عام ١٩٩٠ تراوح الطلب على المياه للزراعة مقارنة بالطلب الاجمالي، بين ٢٨ في المائة و ٩٠ في المائة في الجزء الشمالي من المنطقة، أي في مصر والعراق والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي والجمهورية اليمنية فقد تراوح الطلب على المياه في الزراعة بين ٢١ في المائة و ٩٣ في المائة من مجموع الطلب على المياه.

٥١- وتوفر المياه بأسعار منخفضة جداً ومدعومة في القطاعين المنزلي والزراعي في معظم المنطقة. ويتم الابقاء على أسعار المياه في القطاع المنزلي في أدنى مستوى ممكن لتخفيف العبء على محدودي الدخل في قطاعات معينة من المجتمع. وبالاضافة الى ذلك فإن استخدام نظام التعريفة التدرجية شائع في القطاع المنزلي. ومن بين أعضاء الإسكوا، توجد أقل رسوم مفروضة على الجمهور في مصر حيث تبلغ ٢ر٠ دولار للمتر المكعب (بالنسبة للمياه السطحية) وأعلى رسوم في عُمان حيث تبلغ ٣ر١ دولار للمتر المكعب (بالنسبة لمياه البحر المحلاة). وعادة ما يتم توفير مياه الري مجاناً في المنطقة

باستثناء البحرين ومصر والأردن. وتجري حالياً مناقشة مسألة استخدام سياسات للتسعير تشجع على ترشيد استهلاك المياه في البحرين ومصر والأردن.

٥٢- ويشهد معظم أعضاء الإسكوا اختلالاً بين الطلب المتزايد على المياه ومصادر المياه المحدودة. ويُعزى هذا القصور الى ارتفاع الطلب وعدم وجود سياسات فعلية للمياه أو تدابير لترشيد استهلاكها، مع الافتقار الى الأموال الكافية للاستثمار في الهياكل الأساسية لشبكات المياه. وحالات العجز في المياه بدرجات متفاوتة هي شائعة في الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة وبلدان مجلس التعاون الخليجي والجمهورية اليمنية. وقد تم التخفيف من هذا النقص في المياه جزئيا باستخدام المياه المحلاة واللجوء بصفة مؤقتة الى استخدام موارد المياه الجوفية من الطبقات المائية القريبة من سطح الأرض والعميقة. وفي عام ١٩٩٦ قُدر استهلاك المياه من المصادر الطبيعية وغير التقليدية وكذلك من برامج إعادة استخدام المياه وترشيد استهلاكها بـ ١٤١ مليار متر مكعب في المنطقة. وساهمت تحلية المياه في هذا المجموع بـ ١ر٨ مليار متر مكعب في حين أن إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة ومياه الصرف ساهمت بـ ١ر٦ مليار متر مكعب.

٥٣- وقد شجعت السياسة الزراعية خصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي برامج حفر الآبار واستمرار الدعم ومكننة رفع المياه وشبكات توزيعها وكذلك دعم الأسعار بالنسبة لمنتجات القمح والشعير التي تساهم في نقص المياه. وفي عام ١٩٩٧ كانت قطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وعُمان مستمرة في توفير الدعم للقطاع الزراعي. وفي حين أن هذه السياسة ساهمت في زيادة الانتاج الزراعي فإنها أدت الى استنفاد الموارد المائية وخصوصاً مصادر المياه الجوفية غير المتجددة.

٥٤- وقد بدأ بعض أعضاء الإسكوا يدركون أن تنمية وإدارة الموارد المائية بكفاءة تحتاجان الى إصلاح السياسة المائية بما في ذلك التركيز على تدابير إدارة العرض والطلب وتحسين الجوانب القانونية لهذه المسألة. ففي الأردن تم اعتماد إصلاحات سريعة للسياسة المائية والتركيز على تنمية وإدارة الموارد المائية على النحو الأمثل حيث تم إصدار سياسة للمرافق المائية واستراتيجيات تتعلق بالمياه في عام ١٩٩٧. كما تم البدء في إصلاح السياسة المائية في البحرين ومصر وعُمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية.

٥٥- وخلال السنوات الخمس الأخيرة بدأ بعض أعضاء الإسكوا في برامج محدودة لاصلاح وضع الامدادات المائية (في البحرين ومصر والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية). وأقام بعض أعضاء الإسكوا منشآت لتجميع المياه وشبكات لنقل مياه الري (مصر والعراق وعُمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والامارات العربية المتحدة). وبدأ عدد من أعضاء الإسكوا في تنفيذ برامج لإعادة استخدام المياه (البحرين ومصر وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية).

٥٦- ويبين استعراض حالة التشريعات المائية والترتيبات المؤسسية أنه تم تحقيق شيء من التقدم في بعض أعضاء الإسكوا خلال السنوات القليلة الماضية. غير أن مدى هذا التقدم يختلف من بلد الى آخر باختلاف حجم تنمية الموارد المائية واستخدام المياه ودرجة المنافسة بين مختلف قطاعات استخدام المياه. وبوجه عام تتطرق معظم التشريعات الحالية في جميع قطاعات المياه الى تنمية الموارد المائية وحماية الموارد المحدودة دون التركيز على قضايا الادارة وإنفاذ القوانين. واتخذ بعض البلدان في المنطقة خطوات لتوحيد سلطات المياه وجعلها مركزية (الأردن وعُمان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية) بهدف تحسين الترتيبات المؤسسية. وتم إصدار مراسيم متفرقة تتناول استغلال

المياه الجوفية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما تم سَن بضعة قوانين في مصر والجمهورية العربية السورية تتعلق بمكافحة التلوث وترشيد استهلاك المياه. والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية هما بصدد سَن قانون شامل للمياه. غير أن الجهود التشريعية في المنطقة مازالت دون مستوى التشريعات الحديثة التي تتناول تنمية الموارد المائية وإدارتها بشكل متكامل وصياغة وتنفيذ السياسات المائية، والتوجيهات لتحديد أولويات استخدام جميع أنواع المياه الطبيعية وغير التقليدية على الصعيد الوطني، وملكية المياه وصلاحية السلطات المسؤولة عن مراقبة استخدام المياه وحمايتها وتسعيرها واستخداماتها المفيدة وكذلك إصدار تراخيص باستخدام المياه ووضع أحكام لحل النزاعات. ويبقى عدم إنفاذ القوانين المتعلقة بالمياه واحدة من أكبر العقبات أمام تنمية الموارد المائية وإدارتها على النحو الأمثل في المنطقة.

خامساً- التطورات الاجتماعية

٥٧- ما زال معدل نمو سكان الحضر في المنطقة أسرع من معدل النمو الاجمالي للسكان. ففي الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥ زاد العدد الاجمالي للسكان في المنطقة من ٨٠ مليون نسمة الى ١٤٥ مليون نسمة أي ما يمثل زيادة بنسبة ٨١ في المائة. وزاد سكان الحضر في نفس الفترة من ٣٧ مليون نسمة الى ٨٣ مليون نسمة، أي ما يمثل زيادة بنسبة ١٢٤ في المائة. وكان السبب الأساسي لهذا النمو هو الارتفاع النسبي لمعدلات الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية وهي ظاهرة تطبع معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة. وفي هذه البلدان والمناطق انخفضت الزيادة الطبيعية للسكان في السنوات الأخيرة. غير أنه في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي شجعت الهجرة الدولية والإقليمية وكذلك الزيادة الطبيعية للسكان ارتفاع معدلات النمو الحضري.

٥٨- غير أنه على الرغم من ظروف الازدحام وتدهور المراكز الحضرية التي طبعت العديد من مراكز المدن والأحياء القديمة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فإن استمرار النمو الحضري هو في حد ذاته دليل على استمرار الميزة المقارنة للمدن، ولا سيما المدن الكبرى، على المراكز الأصغر والقرى. فالمدن تخلق العمل أو على الأقل ترفع آمال المهاجرين في الحصول على العمل. كما أنها توفر مستويات من السكن والمرافق العامة أفضل من تلك الموجودة في المناطق الريفية. وهكذا وبشكل إجمالي فإن ٩٠ في المائة تقريباً من مجموع سكان الحضر في المنطقة يحصلون على مياه شرب نظيفة مقارنة بنسبة ٣٣ في المائة فقط من سكان الريف. وفيما يتعلق بشبكات المجاري، فما لا يقل عن ٥٣ في المائة من السكان في المناطق الحضرية موصولون بهذه المرافق مقارنة بـ ٣٤ في المائة فقط من سكان الريف. ولكن يُلاحظ عند النظرة المدققة أن ثمة نسبة عالية من عدم المساواة بين المناطق الحضرية وبعضها وحتى في المنطقة الحضرية الواحدة. وعلاوة على ذلك فإن معظم المناطق الحضرية في المنطقة توفر امكانيات أكبر للترويح والرياضة والأنشطة الثقافية مما يعزز بدوره أهمية المدن باعتبارها أقطاب جذب سواء وطنياً أو إقليمياً وكثيراً ما تجذب الشباب وكذلك أصحاب المشاريع الشبان.

٥٩- وقد كان لسياسات التوسع العمراني في المنطقة حتى الآن نجاح محدود في تقليل الاختلال المكاني المتصل بهذا التوسع. وقد اعتمد معظم أعضاء الإسكوا عدداً من التدابير لتشجيع التنمية الريفية بما في ذلك وضع مشاريع للتنمية الزراعية وتوسيع الهياكل الأساسية المادية في المناطق الريفية الداخلية وكذلك استراتيجيات جديدة لبناء المدن تحقق التوسع العمراني المتوازن في المكان. غير أن هذه التدابير كثيراً ما تعيقها القدرة المالية والادارية المحدودة لوكالات القطاع العام في تنفيذ هذه الاستراتيجيات الطموحة والشاملة. وكنتيجة لذلك، فمن المرجح أن يستمر الاتجاه نحو التكدس العمراني وتفاوت النمو في المدن الكبرى على حساب المدن الصغرى إذ أن الاستثمارات الرأسمالية في الطرق والمرافق والنقل العام والمدارس والمستشفيات تبين وجود انحياز واضح نحو المدن وإن كان له ما يبرره نظراً الى أن المدن تضم أعلى معدلات الكثافة السكانية في المناطق التي توجد بها. ولذلك فإن الوضع الحالي في غربي آسيا يغري المشاريع التجارية والمؤسسات المالية والمنشآت الصناعية على الاستقرار في المناطق الحضرية أو على مقربة منها.

٦٠- ومن الأمثلة على النمو الحضري في المنطقة، الممر الذي يصل عمّان بالزرقاء والذي يمثل أكبر تجمع حضري في الأردن وتتركز فيه بدرجة عالية الأنشطة الصناعية للبلد والمرافق الاجتماعية والتعليمية. وتظهر نفس هذه الأنماط في دمشق في الجمهورية العربية السورية والقاهرة والإسكندرية

في مصر حيث أن الاستثمارات الكبيرة في تطوير الهياكل الأساسية وإنشاء مدن تابعة للمراكز الحضرية الأساسية لم تفعل سوى أنها زادت الهجرة من الريف الى الحضر.

٦١- وقد اكتسبت اللامركزية الإدارية للوكالات والسلطات الحكومية مؤخرا شعبية في المنطقة وهي تتفق مع جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل-٢). كما بدأت الحكومات الوطنية والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ بعض التدابير الهامة في مجال السياسة العامة لمواجهة تحديات المستوطنات البشرية في القرن الحادي والعشرين بنهج متكامل ومتعدد التخصصات. ويُلاحظ أن هذه التدابير شملت بعض الأساليب المبتكرة لرصد التغيرات الحضرية من خلال تقديم بعض المؤشرات الحضرية والاسكانية وتحديثها وتحليلها على أن تكون هذه المؤشرات سليمة التوقيت وموحدة وقابلة للمقارنة في سياقات وأزمنة مختلفة. كما لقي إنشاء لجان وطنية للمستوطنات البشرية في عدة بلدان من المنطقة استجابة طيبة لاسيما من حيث خلق محافل للتفاوض بين هيئات الحكومة والقطاع العام وبين المنظمات الخاصة.

٦٢- وربما يكون بعض أعضاء الإسكوا قد شهدوا آثارا اجتماعية ضارة نتيجة برامج التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية، خصوصا في الأجل القصير. فقد ظهرت آثار تخفيض الدعم الحكومي للأغذية في البلدان التي تتبع هذه البرامج، في شكل مظاهرات "الخبز" في مدن مصر عام ١٩٧٧ والأردن عام ١٩٩٦. والضغط الذي تفرضه العوامل الديمغرافية (النمو السكاني السريع والحجم الكبير للأسر وارتفاع نسب الإعالة) وعدم كفاية مستويات الإنتاج الزراعي، الى جانب التخفيض التدريجي في دعم السلع الأساسية يؤدي الى الفقر والبطالة بين الفقراء في المناطق الحضرية.

٦٣- وقد توسعت القطاعات غير الرسمية في المنطقة خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي. ووفر ذلك فرصا إضافية للعمالة في بعض بلدان المنطقة. إلا أن هذا التوسع لا يعني دائما تطورا إيجابيا: فقد يكون السبب فيه تفشي الفقر بين العاملين في القطاع غير الرسمي. ففي العراق مثلا أصبح العمل في القطاع غير الرسمي منذ منتصف الثمانينات إحدى استراتيجيات التغلب على المصاعب خلال فترة الكساد الاقتصادي وزادت كثافته بسبب الأزمة الاقتصادية بعد حرب الخليج واستمرار العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على البلد. وقد أدت الحرب والنزاع الى إفقار فئة جديدة من السكان هي الطبقة المتوسطة السابقة. وعاد الناس في بغداد الى العمل في أنشطة منخفضة الأجور (كانت أن تختفي خلال الطفرة النفطية في السبعينات) ولجأ الفقراء أو الطبقة المتوسطة الدنيا الى هذه الأنشطة غير الرسمية من أجل البقاء. وهناك اكثر فأكثر من الأطفال والمراهقين في الشوارع يبيعون السجائر والصحف أو ينظفون نوافذ السيارات سعيا وراء دخل هم في أمس الحاجة إليه. والعديد من المهنيين والموظفين الإداريين في بغداد يلجأون الى العمل في أنشطة أخرى غير رسمية الى جانب عملهم الرسمي لضمان بقائهم.

٦٤- وفي لبنان تدهور مستوى المعيشة تدهوراً كبيراً نسبيا نتيجة للأحداث المدنية التي دامت ١٧ عاما. وقد كان الدمار شديداً الى درجة أن نوعية الحياة بالنسبة الى العديد من اللبنانيين ليست أفضل الآن مما كانت عليه في عام ١٩٧٥. والفجوة بين الفقراء والأغنياء كبيرة للغاية على الرغم من أنهم يعيشون جنبا الى جنب في بيروت. ويحصل ٦٠ في المائة من الأسر على أقل من ١٢٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية في الشهر (ما يعادل ٧٩٠ دولارا) والأسرة الواحدة تحتاج، حسب التقديرات، الى ضعف هذا المبلغ لتغطية النفقات، وهذا المبلغ يفوق إمكانيات ٩٠ في المائة من السكان في البلد. ويمكن في كثير من الأحيان مشاهدة أطفال عاملين (صبية) في شوارع بيروت في عام ١٩٩٨. والانتقاد العام السائد في لبنان هو أن الإنفاق على المشاكل الاجتماعية غير كاف مقارنة بالإنفاق على البنى التحتية.

٦٥- وطبق الأردن، بغية إعادة جدولة ديونه الدولية، برنامجا لصندوق النقد الدولي تم بمقتضاه تخفيض الدعم الحكومي وتجميد أجور موظفي القطاع العام. ويجب على الأردن تخفيض جدول رواتب الموظفين الذي لا يزال يغطي ٥٠ في المائة تقريبا من اليد العاملة. وسيضاف هذا الى مستوى البطالة المرتفع أصلاً في عام ١٩٩٨.

٦٦- ويوجد في بعض البلدان والمناطق الأعضاء في الإسكوا مثل مصر ولبنان وكذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، نسبة فقر أعلى في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية. ففي لبنان، مثلا، تشير التقديرات الى أن ٢٨ في المائة من الأسر كانت تعيش تحت خط الفقر المطلق (٦١٨ دولارا) في عام ١٩٩٣، وأن نسبة الفقر في المناطق الريفية وصلت الى ٤٠ في المائة. و ٧٥ في المائة من الأسر التي تكسب دخلها الأساسي من الزراعة في المناطق الريفية كانت تعيش في فقر وكان ثلثا الفقراء فقراً مدقعاً يعيشون في المناطق الريفية.

٦٧- وبالرغم من أن مجموعة الإصلاحات الاقتصادية والخصخصة من المفروض أن تكون لها آثار إيجابية على اقتصاد المناطق الريفية، فإن فئة فقراء الريف يمكن أن تضار جدا بهذه البرامج. وأي تخفيض في الدعم الحكومي قد يسبب مصاعب لفقراء الريف بشكل عام، ولأضعف الفئات منهم بشكل خاص. فاعتماد فقراء الريف على الدعم الحكومي للأغذية يبعث على الخوف. ففي عام ١٩٩٢، كانت ربع الأسر الريفية الفقيرة بمصر تنفق ١٧٫٩ في المائة من مصروفاتها على المواد الغذائية المدعومة والتي كانت مصدر ٥٠ في المائة من نصيب الفرد من السعرات الحرارية بين تلك الأسر. وعلاوة على ذلك، فإن برامج التكيف الهيكلي قد تشجع على تطبيق استراتيجية زراعية موجهة نحو التصدير تركز على انتاج محاصيل لها قيمة عالية ومستوى تغذية منخفض وتستهدف السوق الأوروبية. فهذه الاستراتيجية هي آلية معالجة سلبية بالنسبة للمنتجين الزراعيين والفقراء في الريف الذين يحتاجون الى إمدادات غذائية محلية لها قيمة غذائية عالية لاستهلاكهم الخاص.

٦٨- ويشكل الأطفال والشباب جزءا كبيرا من السكان في المنطقة. ومن المتوقع أن يؤلف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ١٩٫٧ في المائة من العدد الإجمالي لسكان المنطقة بحلول عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أيضا أن الأطفال دون ١٥ سنة سيؤلفون ٤٠٫٢ في المائة من مجموع السكان.

٦٩- وقد ذكر تقرير المنظمة المدعومة من قبل الحكومة "انقذوا أطفال العراق" أن أكثر من ٧٠٠٠٠٠ طفل دون سن الخامسة ماتوا بسبب الحصار المفروض على العراق بعد حرب الخليج وسياسة الحكومة القاضية بتخصيص الإيرادات المحدودة لأغراض أخرى. وهؤلاء الأطفال ماتوا بسبب النقص في الأغذية والأدوية وبسبب المياه الملوثة. ويقال إن قرابة ٥٠٠٠ طفل دون سن الخامسة يموتون كل شهر. وإن هناك حاليا ما يقرب من مليوني طفل في العراق ينتظرون الموت من الجوع. وبعض أمراض الأطفال التي كانت نادرة من قبل أصبحت الآن شائعة في البلد. كما أنه من المستحيل تقريبا العثور على قطع غيار لحاضنات الرضع. ومرض فقر الدم منتشر بين الأطفال، والنساء الحوامل حساسات بشكل خاص لهذا المرض. والأمراض المتصلة بالمياه مثل التيفوئيد والإسهال قد تفشت لأن الحكومة غير قادرة على تصليح شبكات المجاري في مناطق عديدة. والمدارس التي يؤمها الأطفال العراقيون الآن توجد في مبانٍ متداعية بحاجة ماسة للترميم ولا تحتوي على اللوازم التعليمية لتلبية احتياجات الأطفال.

٧٠- وفي لبنان أدت الحرب الأهلية الى تدهور مستمر في مستويات ونوعية التعليم والتدريب. وقد تفككت الروابط بين قطاع التعليم وقطاعي الإنتاج والعمالة تدريجيا وكان معنى ذلك بالنسبة الى الشباب أن إتمام التعليم لم يعد يضمن الحصول على عمل.

٧١- وأدى التباين الكبير بين مستويات المعيشة في المنطقة بكاملها وكذلك داخل البلدان الى زيادة التوترات الاجتماعية ومعدلات الجريمة، خصوصا بين الشباب في الأحياء ذات الدخل المنخفض.

٧٢- ومن المتوقع أن يبلغ عدد المعوقين في المنطقة ١١٢٦٨٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٠. وإضافة الى ذلك يتم التقليل كثيراً من أعداد المعوقين الفعلية نتيجة للضغوط الثقافية والاجتماعية. والأسر التي تضم معوقا ضمن أفرادها، خصوصا إذا كانت أنثى، تعاني من وصمة اجتماعية. والأغلبية الساحقة من المعوقين غير متعلمين وما زالوا أميين في العديد من بلدان المنطقة. وبالإضافة الى ذلك ما انفك حجم ونطاق مشكلة العوق في المنطقة يزيدان نتيجة للاضطرابات المدنية والاحتلال العسكري وحرب الخليج.

٧٣- ويرتبط العوق بالفقر. ففي ١٩ مجتمعاً محلياً في المقاطعة الجنوبية للضفة الغربية، مثلا، ذكرت التقارير أن ٣٢ في المائة من الأسر الفقيرة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ كانت تضم أفرادا معوقين مقارنة مع ١١ في المائة من الأسر الميسورة و١٣ في المائة من الأسر المنتمية الى فئة الدخل المتوسط.

الجدول المرفق- المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٥-١٩٩٧

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧[أ]
الناتج المحلي الاجمالي (بالمليارات من الدولارات)[ب] بأسعار ١٩٩٢ الثابتة	٢٩٨ر٧	٣١٥ر٠	٣٢٥ر٧
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (بالنسبة المئوية)[ب]	٢ر٩	٥ر٥	٣ر٤
السكان في منطقة الإسكوا[ب] (بالملايين)	١٢٤ر٠	١٢٧ر١	١٣٠ر٣
معدل نمو السكان (بالنسبة المئوية)[ب]	٢ر٧٩	٢ر٥٠	٢ر٥٠
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولارات)[ب]	٢ ٤٠٩	٢ ٤٧٩	٢ ٥٠٠
معدلات النمو (بالنسبة المئوية)	(١ر٧)	٢ر٩	٠ر٩
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الإسمية (بالمليارات من الدولارات)[ب]	٣١٧ر٩	٣٥١ر٦	٣٧٧ر٣
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الإسمية (بالدولارات)[ب]	٢ ٥٦٣	٢ ٧٦٦	٢ ٨٩٦
معدلات النمو	(٢ر٨)	٧ر٩	٤ر٧
الصادرات (بالمليارات من الدولارات)[ب]	١١٥ر١	١٣٤ر٦	١٢٨ر٥
الواردات (بالمليارات من الدولارات)[ب]	٩٧ر٩	١٠٥ر١	١٠٧ر٥
الميزان التجاري (بالمليارات من الدولارات)[ب]	١٧ر٢	٩٢ر٥	٢١ر٠
رصيد الحسابات الجارية (بالمليارات من الدولارات)[ج]	(١ر٠)	٧ر١	غير متوافر
الاحتياطي الدولي (بالمليارات من الدولارات)[د]	٤٦ر٩	٤٨ر٦	٥٢ر٣
نسبة الاحتياطي الدولي/الواردات (بالشهور)[د]	٥ر٠	٥ر٦	٦ر٠
انتاج النفط الخام (بملايين البراميل في اليوم)	١٦ر٣٩٠	١٦ر٢٧٣	١٧ر٣٤٥
عائدات النفط الخام (بالمليارات من الدولارات)	٨١ر٦	١٠٠ر١	٩٩ر١
احتياطيات النفط المؤكدة (بمليارات البراميل)	٥٧١ر٠	٥٧١ر٣	٥٨٣ر٤
احتياطيات النفط المؤكدة/اجمالي احتياطي النفط في العالم (نسبة مئوية)	٥٧ر١	٥٦ر٧	٥٧ر٣
احتياطيات النفط المؤكدة/الانتاج (بالسنوات)	٩٥ر٤	٩٦ر٢	٩٢ر٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظات: يعني القوسان ( ) عجزاً أو رقماً سالباً.

(أ) تقديرات أولية؛
(ب) باستثناء العراق، والضفة الغربية وقطاع غزة لعدم توافر بيانات وافية؛
(ج) باستثناء العراق، والضفة الغربية وقطاع غزة، ولبنان، والامارات العربية المتحدة، لعدم توافر بيانات وافية؛
(د) باستثناء الجمهورية العربية السورية، والعراق، والضفة الغربية وقطاع غزة لعدم توافر بيانات وافية.